او اجابة لدعوته او معجزة لنبي اخر اما ابتلاء للعبد ليناله الثواب بالتوقف عليه وجبه
او النظر او الاجتهاد في دفعه كما في تزال المتشابه او اضلالا للمخذول على ما
هو المذهب عندكم من ان الله يجوز ان يبتلي عباده ويعذبهم بغير استحقاق
الا خامسا لان وكون المعجز بمنزلة تصديق الله بان المدعي صادق
فهو لا يوجب صدقه لاحتمال ثبوت استحقاق الكذب فيها خبارا لله تعالى
ولا سبيل الى ذلك بدليل السمع للدور والدليل العقل لانه
غايته ان الكذب قبيح وهو على الله مستحيل وثبوت المقدمتين بغير
دليل السمع غير جائز لمنع لان من اصولكم ان الاحكم للعقل بحسنين ولا تقبيح
فالجواب اجمالا ان الاخبار الاتي والتخويفات الحقيقية لانا في المعلوم
العادية الضرورية القطعية فنحن نقطع بحصول العلم بالتصديق
عقيب ظهور المعجز من غير التفات الى ما ذكر من الاحتمالات لا يا لنفي
ولا يا لاثبات كما يحصل في المثال المذكور وان كان الملك ظلوما غشوما
كذوبا لا يبالي باعتوار عينه ولا استئثار برسله وتفصيلا من وجوه
اما الاول فلانه قد علم ما مر في مبحثه ان لا موثر في الوجود الا الله
تعالى وحده سبحانه في مثل احيا الموتى وانقلاب العصا حية وانشقاق
القمر وسلام الحجر والشجر على ان مجرد التمكين وترك الدفع من فعل
الحكيم القادر المختار كاف في افادة المطلوب ولهذا ذهب المعتزلة
الى ان المعجز تكون فعلا لله تعالى او واقعا بامره او بتمكينه واما
الثاني فلان كلا منا فيما حصل الجزم بانه خارق للعادة وان المتحدين
به عجزوا عن معارضته مع كونهم احق بها ان امكنت لكثرة اشتغالهم
بما يناسب ذلك وكما لهم فيه وفرط اهتمامهم بالمعارضة ونفوره
دواعيهم ولهذا كانت معجزة كل نبي من جنس ما غلب على اهل زمانه
وفنها كلموا عليه وفنا خر ابه كالسحر في زمن موسى والطب في زمن
عيسى والموسيقى في زمن داود والفصاحة في زمن محمد عليهم الصلاة
والسلام واما الثالث فلانه لا خفاء ولا خلاف في ثبوت التعارض
والاثار على بعض ما له وان لم يجعلها اعراضا له على انا لا نقول
انه فعل المعجز لنقض القضية بل بما دلت على نقضه من الله
تعالى فلم يذا نه سواء جعل من جنس العلم او كلام النفس او غيرهما
واما الرابع فلان ظهور المعجزة على يد الكاذب لا يمرض فرضه وان
جاز عقلا بناء على شمول قدرة الله تعالى فهو ممتنع عادة معلوم
الانتفاء قطعا كما هو حكم سائر العاديات فلو جوزنا انخرام قبضة
عن مجراها لجاز اخلاء المعجزة عن افادة الصدق وحينئذ يجوز
اظهارها على يد الكاذب واما بدون ذلك فلا لاستحالة العلم

بصدق

بصدق الكاذب وسنعيد هذا مع زيادة ايضاح وبسط شيئا ما قلت
ومن هنا قال بعض المحققين بثبت العادة المفيدة للعلم بصدق
المدعي عنه مشاهدة الخارق في العادة الجارية بخلقه العلم عنده
ظهوره والا لزم ان لا تكون جميع العلوم المستندة على اسبابها عاديه
عندنا وهو باطل بل الحق في العادة المفيدة لذلك انها امتناع
خلق الله الخارق على يد الكاذب فان خلق المعجز على يد الكاذب
وان كان ممكنا عقلا لكنه ممتنع عادة فهذه العادة هي القاضية
بحصول العلم بصدق النبي عنده مشاهدة المعجزة التي هو جبه
ومنا من قال ما سنخالفه عقلا فالشيخ لا قضاريه الى التجويز عقلي
اقامة الدلالة على صدق مدعي الرسالة والا تمام وتظهر من
المتكلمين لان الصدق مدلول لها لازم بمنزلة العلم لا تقانا الفعل
فلو ظهر من الكاذب لزم كونه صادقا كاذبا وهو محال والمانع يمنعه
لا يجابها المنوية بين الصادق والكاذب وعدم التفرقة بين
النبي والمتنبي وهو لا يليق بالحكيم واما الخامس فان مجرد اظهار المعجز
على يده يفيد نا العلم بصدقه ونقضه بنقض الله تعالى اياه من
غير افتقار الى اعتبار كلام واخبار ونسخها هنا يصح التمسك
بخبر النبي عليه الصلاة والسلام في اثبات انها لما امتنع الكذب
والنقض على امره والى هذا يشير قول امام الحرمين ان تحمل اظهار
المعجزة قضية بنا منزلة ان تقول جعلتني رسولا واثبات الرسالة
فيه كقولك جعلتك وكيلا او استنبتك فانشا بي من غير قصد الى
اخبار واعلام بما ثبت وحصوله انه بمنزلة القول فيما انشا لا
اخبارا واما لو لم نا نفي الكذب عنه تعالى لم يفد خبر النبي عليه
الصلاة والسلام علينا سبيل فلا اشكال قلت قد استدل
الاستاذ ابو اسحق على استحالة الكذب على الله تعالى بان كل عالم
باسر يلزم ان يكون في ذا نه حديث يطابق سلوبه وهذا هو
معنى قولهم حقيقة الخبر الصدق والله تعالى عالم بالامور
كلها فعلى ما هو عليه يجب ان يكون كلامه جل وعز على وفق ذلك
فاستحال عليه اذن الكذب وهو الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه
لانه لا يكون في خفة الاعن جهل وذلك في حق من عم علمه الاشياء
محال واعترض عليه بانا لا نسلم ان الكذب لا يكون الا عن جهله
فان العالم منا بامر قد يخبر عنه بما لكذب عمدا فلم يلزم من كذبه
جهله فليس العلم اذن ملزوما للصدق ولا الكذب ملزوما
للجهل واجيب بالفرق فان الجزم الذي قام به العلم منا